جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم التاريخ

المرحلة الثانية

اسم المادة : جرائم حزب البعث

المحاضرة التاسعة الإستبداد في إفساد الأخلاق، ومحاربة العلماء

م.م.رنا فرج علي حسين

2026-2025

الإستبداد في إفساد الأخلاق، ومحاربة العلماء

كان للحكم البعثي الأثر السلبي في العديد من المجالات ومنها إفساد الأخلاق لدى فئات المجتمع المتنوعة ولا سيما الشباب ، والنساء ؛ فقد نقشت ظاهرة التجسس ، والوشاية على أفراد الشعب من أبناء جلدتهم سواء أكانوا أقارب أم غرباء ولا سيما المنتمين للمؤسسات الأمنية ، ومحاسبة من لم يقم بذلك.

واستعمل النظام أساليب الترهيب والتخويف والتهديد بمسائل تتعلق بالشرف والاعتبار مع العديد من المعارضين لأفكار البعث وتوجهاته وكان كل ذلك ضمن خطة ممنهجة اعتمدت على عسكرة المجتمع واستعمال أساليب البطش والقوة، ومحاولة تنشئة جيل يقوم على أفكار الإكراه والعنف ، وعدم احترام الآخرين ، وغياب القدوة والرمز الصالح.

لقد كانت المناهج التربوية والتعليمية موجهة ومسيطرا عليها من الحزب الحاكم. وكانت تصب في خدمة مصالحه وأفكاره الاستبدادية التسلطية بموجب تمجيد الحزب الحاكم ورموزه، ومحاربة معارضيه وكل من يحمل فكرا مناهضا له ، والعمل على زجهم في السجون ، أو إجبارهم على مغادرة البلاد ، أو إعدامهم وتصفيتهم جسديا عن طريق عمليات الاغتيال.

وهيمن الحزب الدكتاتوري الواحد على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة جميعها ؛ فكانت مسيطرا عليها ، وموجهه وفقا لأفكاره وتوجهاته ؛ فكانت سياسته إقصائية استئصالية لأي فهكر معارض سواء أكان شخصا أم مجموعة. وقد كثرت الأجهزة الأمنية الاستبدادية لضمان استمرارية الحكم الاستبدادي الدكتاتوري التي كانت جميعها تعمل من أجل بناء فكره ، وتوجهاته.

وقد حارب النظام الاستبدادي العلم والعلماء بالتقييد والضغط لجعلهم منتمين للحزب الحاكم، وتوظيف مواهبهم وأفكارهم ، لخدمته ، وبخلافه فإن من يرفض سيتم التضييق عليهم ، وعدم السماح لهم بممارسة نشاطاتهم بحرية ؛ فتم تصفية العديد من العلماء ، والمفكرين ، والمثقفين ، أو إجبارهم على ترك البلد لعدم قبولهم العمل مع الحزب الحاكم ، أو لعدم تمجيده ومدحه.

وقد أكدت العديد من التقارير تزايد نسبة التسرب من المدارس في مراحل الدراسة الابتدائية ، والمتوسطة ، والثانوية بسبب الضائقة المالية للعديد من العوائل التي يُضطر أبناؤها إلى العمل لكسب المال لإعالة أسرهم.

وكانت السياسة التعليمية المتبعة في التعليم منذ السبعينات وحتى سقوط النظام ترتكز في توجيه التعليم بما يخدم سيادة النظام، وأهدافه، وتمجيد الحاكم من دون مراعاة حقوق القوميات، وخصوصياتها.

أثر المرحلة الانتقالية في محاربة السياسة الاستبدادية

تعد العدالة الانتقالية نظاما يطبق في الدول التي شهدت حكما استبداديا، وإنتهاكات خطيرة وجسيمة للحقوق والحريات ولفئات عديدة من الشعب وتطبق العدالة الانتقالية بآليات متعددة لإنصاف الضحايا وعوائلهم.